عبدالله بوقفة
دكتوراه دولة في القانون العام

الوجيز
في القانون الدستوري

الدستور الجزائري

نشأة - فقها - تشريعا

دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية

طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'Hamed Bougara-BOUMERDES

عبد الله بوقفة
دكتوراه دولة في القانون العام

الوجيز
في القانون الدستوري

الدستور الجزائري

نشأة ـ فقها ـ تشريعا

دراسة تحليلية: نظرية وتطبيقية

طبعة خامسة مزيدة ومنقحة

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 0082060
دار الهدى
عين مليلة - الجزائر
بوق / 34.2(65)
03 Exp

فهرس

مقدمة 05

الجزء الأول: وحدة القيادة ووحدة السلطة 13

الفصل الأول: اعتماد الحزب الواحد كمبدإ دستوري 15

المقطع الأول: ارتباط الدولة بالحزب 19

I- الحزب والدولة 19

II- النظام الشمولي مصدر التنظيم السياسي 20

المقطع الثاني: الدمج بين قيادة الحزب والدولة 23

I- القيادة الجماعية 23

II- تركيز السلطة لصالح الرئيس 24

III- مدلول وحدة القيادة 25

IV- ماهية وحدة السلطة 29

الفصل الثاني: تولى ممارسة السلطة 34

المقطع الأول: السيادة ملك للشعب 36

I- المجلس الوطني ممثل للشعب 37

II- رئيس الجمهورية يمثل الأمة 40

المقطع الثاني: طبيعة التمثيل 43

I- مدلول التمثيل 44

أ- التمثيل القانوني 44

ب- التمثيل الاجتماعي 46

II- السيادة الوطنية 46
الفصل الثالث: المشكلة الجوهرية: تركيز السلطة 53
المقطع الأول: مكانة رئيس الدولة 54
I- قيادة الحزب والهيئة التنفيذية 54
II- بعث المجلس الوطني يدعم سلطة الرئيس 56
المقطع الثاني: سلطات رئيس الجمهورية 60
I- اختصاصات يستقل بها بوصفه رئيسا تنفيذيا 60
أ- السلطة التنظيمية 61
أولا: المراسيم التنفيذية 61
ثانيا: المراسيم المستقلة بذاتها 63
- مراسيم الضبط الإداري 63
- قرارات المصالح العامة 64
ثالثا: المراسيم التنظيمية 65
ب- سلطة التعيين والعزل 67
ج- رئاسة مجلس الوزراء 68
II- صلاحية يختص بها بوصفه رئيسا للدولة 70
أ- قيادة الجيش والشؤون الخارجية 70
أولا: رئاسة وزارة الدفاع 70
ثانيا: قيادة الشؤون الخارجية 71
- إعتماد السفراء والمبعوثين 71
- التعيين في المجال الخارجي 71

ب– السلطة القضائية من حوزة رئيس الجمهورية 72
أولا: رئاسة المجلس الأعلى للقضاء..... 72
ثانيا: سلطة إصدار العفو السياسي..... 73
الجزء الثاني: المجلس الوطني بين التبعية والممارسة للسلطة التشريعية..... 75
الفصل الأول: إعداد والتصويت على القوانين 77
المقطع الأول: إنتاج التشريع 78
I- التشريع الأساسي (مراجعة الدستور) 78
II- المعاهدة الدولية 80
III- التشريع العادي 82
أ– تنظيم المبادرة بالتشريع 83
أولا: المبادرة بمشاريع القوانين..... 84
– مشاريع القوانين غير مشروطة من حيث القابلية 85
– الأفضلية للمشروع الحكومي86
ثانيا: المبادرة للنواب بإقتراح القوانين..... 86
– تقدير مكتب المجلس قابلية الإقتراح البرلماني 87
– الإقتراح البرلماني مقيد بنظام المجلس..... 88
ب– المجلس الوطني يمارس إختصاصا تشريعيا غير محدد..... 90
أولا: المجال القانوني 90
ثانيا: المجال المالي..... 93
ج– التعديلات البرلمانية على المبادرة بالتشريع 95
أولا: تعديلات اللجان الدائمة..... 95

ثانيا: تعديلات الجلسة العامة للمجلس 97
ثالثا: تعديلات النواب 98
د- المناقشة والتصويت على القوانين 102
أولا: التصويت بمناقشة محدودة 103
ثانيا: التصويت بدون مناقشة. 104
المقطع الثاني: نفاذ القانون 106
I- إصدار القانون 106
أ- مدلول الإصدار 106
ب- موقف الفقه من الإصدار 107
ج- نظام الإصدار في دستور برنامج 1963 109
II- نشر القوانين 110
الفصل الثاني: التدخل التنفيذي في تشكيل وتسير البرلمان 112
المقطع الأول: تكوين وتنظيم عمل المجلس 113
I- تأسيس المجلس الوطني وهياكله 113
أ- انتقاء التشكيلة البرلمانية 113
ب- إنشاء هياكل المجلس 114
أولا: رئاسة الهيئة التشريعية 114
ثانيا: مكتب المجلس 115
ثالثا: ندوة الرؤساء 115
رابعا: اللجان صاحبة الاختصاص 116
II- تنظيم عمل المجلس 117

أ- الإشراف على إدارة المجلس 117
ب- المشاركة في وضع نظام المجلس 117
ج- تحديد النشاط التشريعي 117
د- شل عمل المجلس 118
هـ- دعوة المجلس للانعقاد في دور غير عادي 118
و- المساهمة الرئاسية في تشكيل المجلس 119
المقطع الثاني: التمكن التنفيذي من السلطة التشريعية 123
I- تعليق النص التشريعي (الاعتراض الرئاسي) 123
أ- التنظيم الدستوري للإعتراض 124
ب- النظام القانوني للإعتراض 124
أولا: الإصدار الرئاسي للقانون 125
ثانيا: الإعتراض الرئاسي الضمني 126
ثالثا: الإعتراض الرئاسي الصريح 126
- تسبيب الإعتراض 126
- تسليم الإعتراض 127
- الإجراءات المنتهجة 128
- النصاب القانوني 128
II- الهيمنة التنفيذية على وضع جدول الأعمال 130
أ- التنظيم القانوني لجدول الأعمال 131
ب- المشاكل التي يطرحها جدول الأعمال 133
أولا: المشاكل الفنية 133
ثانيا: المشاكل السياسية 134

ج- التكيف القانوني (للمادة 54) 134
د- الأسباب والدوافع 135
هـ- النتائج المترتبة على تحديد المواضيع 136
و- قصر الدورة وآثارها على العمل التشريعي 137
أولا: أسباب قصر مدة الدورة التشريعية 138
ثانيا: الآثار المترتبة على تحديد مدة الدورة التشريعية 138
III- التشريع عن طريق التفويض 139
أ- مدلول الأوامر التفويضية 139
ب- التنظيم الدستوري للتفويض البرلماني 140
أولا: قانون التفويض 140
ثانيا: الأوامر التفويضية 142
IV- الحالة الإستثنائية قيد على سلطة البرلمان 144
أ- الحالة الإستثنائية 146
أولا: الشروط الموضوعية 147
ثانيا: الشروط الشكلية 148
ب- حالة الحرب 150
الفصل الثالث: الرقابة البرلمانية لم تحل مشكلة الرجحان 152
المقطع الأول: وسائل الرقابة البرلمانية 153
I- أدوات معدومة الأثر 153
أ- وسائل الإعلام 153
أولا: الأسئلة المكتوبة 154
ثانيا: الأسئلة الشفهية 155

ب– التحقيق البرلماني 157
– الصورة الأولى: رقابة اللجان الدائمة 157
– الصورة الثانية: رقابة اللجان الخاصة 158
II– انعدام وسائل الضغط الفاعلة 159
أ– الحكومة لا تطرح مسألة التصويت بالثقة 159
ب– الأثر المزدوج للائحة ملتمس الرقابة 162
أولا: حيث توجد السلطة تتولد المسؤولية 163
ثانيا: الشروط القانونية لتحريك المسؤولية التنفيذية 165
ثالثا: النتائج المزدوجة لملتمس الرقابة الإيجابي 167
المقطع الثاني: الترابط بين الحل وحجب الثقة 168
I– رئيس الدولة لا يتمتع بسلطة الحل 168
II– الحل التلقائي للمجلس التشريعي 169
وجهة نظر حول تفادي الاستبداد بالسلطة 171
خاتمة المطاف 172
هالة الدستور: قراءة أكثر عموما وشمولا للدستور 176
ملاحق هذا الكتاب 179
بيان أول نوفمبر 1954 180
دستور 10 سبتمبر 1963 نصا وروحا 185
النظام الداخلي للمجلس الوطني 200
فهرس عام 222
فهرس تفصيلي 233

المؤلف في سطور

ولد عبد الله بوقفة بشمال تبسة (الونزة) من أسرة مناضلة وثورية، نال شهادة الليسانس في الحقوق في جوان 1977. تقلد مناصب سياسية من بينها نائب بالمجلس الشعبي الوطني (الفترة التشريعية الثالثة).

عاد ثانية إلى الجامعة فتحصل على دبلوم الماجستير في الحقوق (إدارة ومالية) جويلية 1997، ثمّ شهادة دكتوراه الدولة في (القانون العام) فيفري 2001 تحت عنوان «العلاقة بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية من خلال تطور النظام السياسي الجزائري».

هـذا الكتـاب

الذي أعيد طبعه مرات عديدة، وهذا بفضل الله وحمده، يتضمن دراستين متكاملتين، تخضعان لوحدة الموضوع.

الأولى: دراسة نظريـة

يقدم للقارئ دراسة أكثر عموما وشمولا، دراسة استقصائية تتمحور حول: المبادئ الدستورية العامة.

الثانية: دراسة تطبيقيـة

يقدم للقارئ دراسة تحليلية أكثر تفصيلا، دراسة استقصائية تتمحور حول الدستور الجزائري الأول، الذي يعتبر المصدر الأساسي للقانون الدستوري الجزائري.

ملاحظـة:

هذا الكتاب يهم الطالب الجامعي ورجل السياسة والباحث في موضوعات المؤسسات السياسية والقانون الدستوري.

نسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير لخدمة العلم والمعرفة.

المؤلف

ISBN 9961 60 619 1

9 789961 606191